المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية
ISSN(P) :1142-2489
V1 Numéro 21, OCTOBRE 2025
المجلد 1 العدد 21، أكتوبر 2025
ISSN(E) : 3085-4555
Revue Marocaine des Eudes Juridiques et Economiques

التواصل القضائي: من أجل عدالة قريبة من المواطن

Judicial communication: For justice closer to citizens

Abdelhakim Sbai عبد الحكيم اسباعي

باحث في القانون العام، جامعة مُحَمَّد الأول بوجدة

منتدب قضائي من الدرجة الثانية بالنيابة العامة لدى محكمة الاستئناف بالناظور

sbaihakim2017@gmail.com

الملخص:

شهد مرفق العدالة، خلال العقود الأخيرة، تحولات عميقة فرضتها التغيرات المجتمعية والانتظارات المتزايدة للمواطنين، لا سيما في ما يتعلق بالشفافية والحق في المعلومة والثقة في المؤسسات. وفي هذا السياق، برز التواصل القضائي كإحدى أبرز الآليات الحديثة لتعزيز انفتاح السلطة القضائية على بيئتها الخارجية، وتكريس مقومات عدالة قريبة من المواطن، قائمة على الوضوح والتفاعل.

ومن هنا، فإن التواصل القضائي لا يُعد ترفًا مؤسساتيًا، بل ضرورة ملحّة لتحقيق التوازن بين مقتضيات استقلال القضاء، وحق المواطن في الاطلاع والفهم، وواجب الدولة في ترسيخ الشفافية.

في هذا السياق، تُعد التجربة المغربية في هذا المجال نموذجًا في طور التبلور، خاصة بعد استقلال النيابة العامة، وما تبعه من دينامية مؤسساتية تروم إرساء دعائم الانفتاح والتواصل، من خلال تنظيم ندوات صحفية، وتعيين ناطقين رسميين للنيابات العامة، وتطوير المنصات الرقمية، وتكوين القضاة في مجال التواصل، سعياً لتقريب القضاء من المواطن وتعزيز الفهم العام لعمل المحاكم.

في هذا الإطار، يتوخى المقال، التعرف على التجربة المغربية في مجال التواصل القضائي، وإمكانيات تطويرها، بما يحقق غايات التواصل المحقق لعدالة قريبة من المواطن، وتحترم في الآن نفسه مبدأ استقلال السلطة القضائية.

الكلمات المفاتيح: التواصل القضائي، ثقة المواطنين في العدالة، العلاقة بين القضاء ووسائل الإعلام، استقلال القضاء.

Abstract : The justice system has undergone profound transformations driven by societal changes and the increasing expectations of citizens, particularly regarding transparency, the right to information, and trust in institutions. In this context, judicial communication has emerged as one of the foremost modern mechanisms to enhance the judiciary's openness to its external environment and to consolidate the foundations of justice that is close to the citizen, based on clarity and interaction.

Thus, judicial communication is not an institutional luxury, but a pressing necessity to achieve a balance between the requirements of judicial independence, the citizen's right to access and understand information, and the state's duty to uphold transparency.

In this regard, the Moroccan experience in this field serves as an evolving model, particularly following the independence of the Public Prosecutor's Office, which was accompanied by institutional dynamics aimed at establishing the pillars of openness and communication. This has been pursued through organizing press conferences, appointing official spokespersons for public prosecutors, developing digital platforms, and training judges in communication, all with the aim of bringing the judiciary closer to citizens and enhancing public understanding of court work.

This article seeks to explore the Moroccan experience in judicial communication and its potential for development, in a manner that achieves the objectives of communication that supports citizen-centered justice while simultaneously respecting the principle of judicial independence.

Keywords: Judicial Communication, Citizens' Trust in Justice, Relationship between the Judiciary and the Media, Judicial Independence

مقدمة:

عرف العالم في العقود الأخيرة تحولات عميقة في مجال العدالة والإعلام، حيث لم تعد السلطة القضائية بمنأى عن التحديات المتصلة بالاتصال العمومي، خصوصًا في ظل تسارع الثورة الرقمية وتصاعد نفوذ وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي.

وقد أظهرت التجارب المقارنة، سواء في الدول التي أرست نماذج ناجحة للعدالة المفتوحة أو تلك التي لا تزال في طور الإصلاح، أن ضعف التواصل القضائي يؤدي إلى تغذية الشكوك، وترسيخ الأحكام المسبقة، كما يفسح المجال لتشويه الحقائق وتسييس القضايا المعروضة على القضاء. في المقابل، أثبتت المبادرات القائمة على تفعيل التواصل القضائي، بمختلف أشكاله المؤسسية والميدانية، فعاليتها في تعزيز ثقة المواطنين بالمؤسسة القضائية، وفي ترسيخ مبادئ الشفافية والمسؤولية، دون المساس باستقلال السلطة القضائية أو بسير العدالة.

في هذا السياق، برزت الحاجة إلى تصور جديد لوظيفة القضاء، لا يكتفي بفض المنازعات، بل ينفتح على المجتمع ويخاطبه بلغة مفهومة، عبر آليات تواصلية مدروسة، تُراعي خصوصية العمل القضائي، وتنسجم مع متطلبات العصر، وهو ما يُجسده الاتجاه المتزايد نحو إرساء منهجية للتواصل القضائي، تنسج خيوط الثقة وتعيد الاعتبار لدور العدالة في بناء السلم الاجتماعي.

وتتجلى أهمية التواصل القضائي في كونه يؤدي إلى انفتاح المرفق القضائي على محيطه، من أجل تمكين المواطنين من الوصول إلى المعلومات القانونية والقضائية بسهولة، مما يساهم في تعزيز الثقة في العدالة. في حين أن الإحجام عن الانخراط في الفضاء الإعلامي والتواصلي قد يجعل هذا المرفق مؤسسة معزولة عن المجتمع، أو على الأقل عاجزة عن تصحيح المفاهيم المغلوطة التي قد تنشأ عن سوء الفهم أو نقص المعلومات[1].

إن تعزيز التواصل القضائي لا يعني فقط نقل المعلومة، بل يتجاوز ذلك نحو بناء علاقة مسؤولة بين العدالة ومحيطها قائمة على الوضوح، والفهم، والانفتاح دون المساس بجوهر المحاكمة العادلة.

تأتي أهمية هذه الدراسة كإطار تحليلي لفهم دور التواصل القضائي في ظل التحولات التي يعرفها النظام القضائي المغربي، لكون الفكرة المبتغاة هنا هي التركيز على مسألة تحديث أساليب التواصل القضائي بما يضمن الشفافية والانفتاح على الرأي العام، دون المساس بضوابط الاستقلال والحياد. فباعتباره مرفقًا عامًا يخدم الصالح العام، لا يمكنه البقاء حبيس تقاليد العمل الإداري البيروقراطي دون مواكبة الأساليب الحديثة في الإدارة والتدبير، وخاصة في ما يتعلق بالتواصل مع المواطنين ووسائل الإعلام.

[1] عبد الحكيم اسباعي، أهمية التواصل في الارتقاء بالمرفق القضائي، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد مزدوج: 159-160، يوليوز-أكتوبر 2021، ص.195.

ولذلك، سيتم التطرق لأهم مقومات تحديث التواصل القضائي واعتبارها مداخل أساسية لتعزيز ثقة المجتمع في القضاء، وتحسين جودة العلاقة بين المؤسسة القضائية ومحيطها. وانطلاقًا من ذلك، يحاول هذا المقال مقاربة السؤال التالي: **كيف يمكن ترسيخ أسلوب جديد للتواصل القضائي يوازن بين مقتضيات الانفتاح وضوابط الاستقلال؟**.

وعليه، تستوجب دراسة هذا الموضوع التطرق إلى الأهداف الأساسية التي يحققها التواصل داخل المرفق القضائي بوجه عام (**المحور الأول**)، ثم بيان أهميته الخاصة بالنسبة للنيابة العامة (**المحور الثاني**)، مع تسليط الضوء على تجربة المغرب في مجال مأسسة التواصل القضائي (**المحور الثالث**).

المحور الأول: مفهوم التواصل القضائي وأبعاده العامة

يشهد العالم اليوم انفتاحًا متزايدًا، جعل المؤسسات القضائية في صلب النقاش العمومي، حيث باتت قراراتها وأنشطتها تخضع لمتابعة دقيقة وانتقادات متزايدة تفوق ما كان عليه الأمر في الماضي. ولم يعد بإمكان العدالة أن تظل، كما في الأزمنة السابقة، "متسامية في برج عاجٍ"، تصدر أحكامها بمعزل عن مدى فهمها أو تقبّلها من قبل الجمهور[1].

وينصرف معنى التواصل بشكل عام، إلى ذلك النشاط الإنساني الذي ينبني على تبادل المعاني والأفكار، في حين يمكن تعريف التواصل القضائي بأنه "مجمل العمليات والأدوات التي تعتمدها المؤسسة القضائية لإخبار الرأي العام، وتنويره، وتوطيد جسور الثقة مع المواطن، دون الإخلال بمبادئ الحياد واستقلال القضاء". وهكذا، يمكن أن يتخذ التواصل القضائي أشكالًا متعددة، إما تواصلاً مؤسساتيًا رسميًا، أو تواصلاً ظرفيًا يتعلق بمعالجة قضايا رأي عام، ويكون مباشراً أو عبر وسائط الإعلام والتكنولوجيا الحديثة.

إن أهمية التواصل القضائي تنبع في المقام الأول من كونه شكلاً من أشكال التواصل العام والمؤسساتي، ويمتاز بمجموعة من الخصائص:

1- هو تواصل عام، لأن:

- العدالة خدمة عمومية، تؤدي مهمة ذات مصلحة عامة: إن اعتبار العدالة خدمة عمومية يقتضي تحسين جودة الأداء القضائي، وتيسير الولوج إلى العدالة، وضمان الشفافية والنزاهة، إسوة بباقي المرافق العمومية الأخرى، مع خصوصية تقتضي احترام استقلال القضاء وضوابطه المهنية.
- العلنية مبدأ يحكم عملها: يفترض التواصل القضائي تبادل المعلومات حول مهام واختصاصات مختلف هيئات قطاع العدالة. كما يهدف إلى توضيح معنى قراراتها وتدخلاتها للجمهور، ويدعم تطور العلاقة بين المجتمع والقضاء.

[1] Luc Yves Poirmeur, «Médiatisation de la justice : la lente construction d'un fragile équilibre», https://larevuedesmedias.ina.fr/mediatisation-de-la-justice-la-lente-construction-dun-fragile-equilibre, consulté le : 04/07/2025.

2- هو تواصل مؤسساتي، لأنه:

- يسعى إلى تعزيز قيم العدالة.
- يساهم في تحسين سمعة المؤسسة القضائية.
- يعزز العلاقات بين القضاء والمجتمع، وخاصة مع وسائل الإعلام.

في هذا السياق، أصبح التواصل المؤسساتي ضرورة حتمية، تفرض على المرفق القضائي ليس فقط إصدار الأحكام، وإنما أيضًا التفكير في كيفية تلقيها من قبل الرأي العام ووسائل الإعلام[1]. فالتفاعل مع المجتمع القانوني والمدني، وتوضيح بعض الأسس التي تستند إليها الأحكام، يساهمان في ترسيخ الثقة في النظام القضائي وتعزيز الشفافية. غير أن هذا الانفتاح يجب أن يتم في إطار يحفظ استقلالية القضاء ويصون هيبته، ودون أن يؤدي إلى التأثير على سير العدالة أو المساس بحرية القاضي في تقدير الوقائع وتطبيق القانون[2].

ومن ثم، فإن الغاية الأساسية من التواصل القضائي تكمن في تأكيد الدور المحوري للعدالة داخل المجتمع، وتسليط الضوء على عمل المؤسسات القضائية وآليات اشتغالها. وذلك من منطلق أن القضاء يشكل ركيزة أساسية في ضمان السير السليم للمجتمع، حيث يسهر على إرساء سيادة القانون، وحماية الحقوق والحريات، وتحقيق التوازن بين مختلف السلط.

وعلى هذا الأساس، فإن تعزيز التواصل القضائي لا يهدف فقط إلى التعريف بأدوار المؤسسة القضائية، بل أيضًا إلى التأكيد على مساهمتها الجوهرية في استقرار المجتمع وتنميته.

ويمكن أيضًا للمؤسسة القضائية، من خلال عمليات تواصلية مدروسة، أن تعزز احترام المجتمع للمؤسسات القضائية وممثليها. فالعدالة لا يمكن أن تؤدي دورها على أكمل وجه إلا إذا حظيت، كمؤسسة، بالاحترام والثقة اللازمين، وكان القضاة الذين يضطلعون بهذه المهام يحظون بدورهم بالتقدير الواجب[3].

---

[1] Ibidem.

[2] في دراسته للعلاقة بين الإعلام والعدالة يشير الأستاذ "Hugues Bouthinon-Dumas » إلى وجود تأثير لوسائل الاعلام على مبادئ وقواعد المحاكمة العادلة، أثناء تناولها لمواضيع المحاكم، مبرزا أن فالمشكلة الأولى تتعلق بتركيز الصحفيين على الملفات القضائية في مراحلها الأولية أكثر من مراحلها النهائية. فالمتهمون يتصدرون عناوين الصحف، بينما تُعالج المحاكمات والأحكام بشكل أقل وضوحًا في الإعلام. فالاتهام والشك يثيران اهتمامًا أكبر من الحقيقة القضائية، سواء كانت براءة أو إدانة مثبتة من قبل القضاة. أكثر من 90% من المقالات المنشورة تتناول المراحل الأولية للإجراءات (التحقيق والتحري)، بينما أقل من 10% منها تغطي المحاكمات أو الأحكام الصادرة أو الطعون المقدمة بعد حكم الدرجة الأولى. وبهذا، توجد عدم تناسب واضح بين التغطية الإعلامية للاتهام وبين التغطية الإعلامية للبراءة أو الإدانة.

أما المشكلة الثانية فتتعلق بكيفية التعامل مع مبدأ قرينة البراءة في وسائل الإعلام. فقراءة الصحف تكشف عن العديد من أشكال انتهاك الحق في أن يُعتبر الشخص بريئًا حتى تثبت إدانته. وغالبا ما تعرض وسائل الإعلام الأشخاص المتهمين أو المشكوك فيهم على أنهم مذنبون. يراجع: Le procès médiatique : le défi de l'impartialité à l'ère de l'information en temps réel" على الرابط: https://knowledge.essec.edu/fr/strategy/le-proces-mediatique-le-defi-de-limpartialite-lere.html، تاريخ الاطلاع: 2025/08/01.

[3] عبد الحكيم اسباعي، مرجع سابق، ص.197.

في هذا السياق، يسهم التواصل الخارجي في توعية الجمهور بحجم المسؤوليات الملقاة على عاتق القضاة، وإبراز التزامهم الراسخ بتحقيق عدالة ناجعة وفعالة. إضافةً إلى هذه الأهداف، فإن التواصل الكافي من شأنه أن يعزز – أو يعيد – ثقة المواطنين في المؤسسات القضائية، من خلال التأكيد على أن هذه المؤسسات ورجالاتها لا يدافعون إلا عن المصلحة العامة، وأن الأحكام القضائية تصدر وفقًا للقانون وضمن آجال زمنية معقولة، وفقًا للإمكانيات المتاحة. وبذلك، يصبح التواصل أداة فاعلة لتقريب العدالة من المواطن، ودحض أي تصورات خاطئة قد تؤثر على مصداقية المؤسسة القضائية.

إن فكرة التواصل القضائي تنبع أيضا من كون أن المؤسسة القضائية تضطلع بدور أساسي في تعزيز وعي المواطنين بالقانون، من خلال نشر المعلومة القانونية وتوضيح كيفية تطبيق الأحكام القضائية. ويتحقق ذلك عبر مبادرات تواصلية تهدف إلى تبسيط المفاهيم القانونية وتقريب الجمهور من آليات اشتغال المنظومة القضائية [1].

فعلى سبيل المثال، يمكن للمؤسسة القضائية من خلال أشكال تواصلية مختلفة (ندوات، ملتقيات، برامج تلفزية...الخ) تسليط الضوء على كيفية إعمال القوانين وتطبيقها في الواقع العملي، مع التعريف بأبرز الاجتهادات القضائية التي تساهم في تطوير العمل القانوني والقضائي.

كما أن مواكبة المستجدات القانونية والتشريعية وإيصالها إلى المواطنين بأسلوب واضح يسهم في تعزيز الوعي القانوني، مما يساعد الأفراد على فهم حقوقهم وواجباتهم داخل المجتمع، ويكرس مبدأ الأمن القانوني والقضائي.

من جانب آخر، تتجسد أهمية التواصل للمؤسسة القضائية انطلاقا من دوره الحيوي في تعزيز شفافية النشاط القضائي. فحينما يرتبط هذا النشاط بمعرفة الجمهور به، تشكل هذه الشفافية أساسًا لتعزيز مبدأ المحاسبة، وبالتالي رفع مستوى الثقة في النظام القضائي.

هذه العناصر لا تقتصر فقط على تعزيز الثقة، باعتبارها إحدى الأولويات المعلنة، بل تمتد لتلعب دورًا محوريًا في خلق نظام قضائي يتسم بالإنصاف والمصداقية. فبث النشاط القضائي ونشره، بالإضافة إلى تسهيل الوصول إلى العدالة، وتحقيق الانفتاح على المجتمع من خلال وسائل التواصل الحديثة، تُعتبر جميعها ركائز أساسية لدعم العدالة كأحد الأسس الجوهرية للحكم الديمقراطي.

ومن المنطقي القول إن شفافية النظام القضائي ليست فقط ضرورية، بل أساسية لضمان فاعلية العدالة. كما أن ثقة الجمهور تبقى أمرًا حاسمًا ليس فقط في قرارات العدالة، بل في النظام القضائي برمته. لذلك، من المهم أن ينظر العامة إلى العدالة على أنها مستقلة ومحايدة في حياتهم اليومية، وهو ما يعزز من مكانتها كمؤسسة حيوية في بناء مجتمع عادل ومتوازن.

[1] Luc ODUNLAMI, La présomption d'innocence à l'épreuve des médias, Master II en Droit et Institutions Judiciaires, Université d'Abomey-Calavi – Faculté de droit et de science politique, 2020-2021. Publié dans : https://wikimemoires.net/2030/01/impact-medias-sur-presomption-innocence/

ومع ذلك، فمع التأكيد على أهمية وسائل الإعلام في تعزيز شفافية المعلومات، وهو من السمات الأساسية لأي مجتمع حر وديمقراطي، فإن الأمر يتطلب توخي الحذر وعدم التسرع في المبالغة، فالمجال الصحفي حتى في أكثر الأنظمة انفتاحا غالبًا ما يتسم بالجري وراء الإثارة على حساب نقل واقع حقيقي وموثوق ينتظره المواطنون[1].

وعموما، وانطلاقا مما ذكر، فإن أبعاد التواصل القضائي تتجلى من خلال:

- البعد الاخباري: من خلال اطلاع الرأي العام ووسائل الاعلام حول النشاط الذي يقوم به مرفق العدالة.
- البعد المؤسساتي: من خلال تأكيد دور العدالة داخل المجتمع كسلطة أساسية، وتأكيد استقلالية السلطة القضائية عن باقي السلطات الأخرى.
- البعد القيمي: والمتمثل في تعزيز احترام المؤسسة القضائية وممثليها، وتعزيز الثقة العامة في عملها.

تبرز أهمية التواصل القضائي أيضًا في تحقيق أبعاد أخرى، من بينها البعد التثقيفي الذي يسهم في تعزيزه عبر تحسين فهم الجمهور للنصوص القانونية وآليات عمل القضاء، مما يرسخ الوعي القانوني ويعزز الثقافة الحقوقية داخل المجتمع. كما يظهر كذلك البعد الرمزي الذي يتجسد في صون صورة العدالة وإبرازها كمرجع للإنصاف وتجسيد لدولة الحق والقانون.

المحور الثاني: أهمية التواصل القضائي في عمل النيابة العامة

تستأثر بعض القضايا الزجرية باهتمام كبير من الرأي العام، إما بسبب ارتباطها بجرائم خطيرة تمس الأمن العام والشعور العام (كالجرائم الإرهابية، الجرائم الأخلاقية، جرائم القتل البشعة، الاختطاف، السطو المسلح، إلخ)، أو نتيجة لحجم التعاطف الاجتماعي الذي يظهره المجتمع مع الضحايا (كالأطفال، القاصرين، النساء، كبار السن، أو الأصول)، أو بسبب طبيعة المشتبه فيهم أو مركزهم الاجتماعي أو المهني.

وفي هذا السياق، قد تلعب بعض وسائل الإعلام أو منصات التواصل الاجتماعي دورًا مهمًا في تضخيم القضايا من خلال نشر معلومات مغلوطة أو تصريحات غير دقيقة، سواء عن قصد أو عن طريق أسلوب الإثارة، مما يزيد من تفاعل الجمهور ويثير مشاعرهم تجاه تلك القضايا[2]. كما أن معالجة هذه القضايا من قبل المحاكم تلفت انتباه الجمهور ووسائل الإعلام على حد سواء. فكلما غابت المعلومات الرسمية، زادت الشائعات والأخبار الزائفة التي تنتشر في المجتمع.

والملاحظ أن انتشار الشائعات وحملات التشهير لا يقتصر على الحوادث أو الوقائع التي تقع خارج أسوار المحاكم، بل قد يستهدف أيضًا المؤسسات القضائية نفسها والأشخاص العاملين فيها، مما يؤدي إلى زعزعة الثقة في هذه المؤسسات. هذه الظاهرة

---

[1] Voir dans ce sens: Benjamin Dzierlatka, L'influence des médias sur la formation de la confiance du public en l'administration de la justice pénale, Les Cahiers de droit, Volume 61, numéro 1, mars 2020, P:139, Publié dans : https://www.erudit.org/fr/revues/cd1/2020-v61-n1-cd05239/1068783ar.pdf, date de consultation : 25/06/2025.

[2] تعتمد وسائل الإعلام في كثير من الأحيان على الإثارة في تغطية المحاكمات الجنائية الأمر الذي يُحرف الواقع القضائي ويؤدي أحيانًا إلى نتائج لا رجعة فيها تؤثر على ثقة الجمهور في إدارة العدالة الجنائية. أنظر في هذا المعنى: Benjamin Dzierlatka, Ibid, P:140,

تساهم في خلق جو إلى خلق جو عام مشحون، مما ينعكس سلبًا على معنويات العاملين به، ويؤدي إلى إحباطهم وتبخيس مجهوداتهم المهنية. لذا يرى بعض الدارسين أن التغطية الإعلامية للقضايا لئن كانت تعتبر بلا شك ضرورية في الديمقراطية لإطلاع الجمهور، غير أنها لا تنتج دائمًا آثارًا إيجابية فقط. ففعليًا، قد يكون تأثير التغطية الإعلامية للقضايا التي تعالجها المحاكم قويًا وضارًا، بالنظر إلى أن الرأي العام يتأثر إلى حد كبير بالمعلومات والتقييمات التي تُبث في مختلف وسائل الإعلام، عندما تكون هذه التغطية غير مناسبة أو متسرعة[1].

هنا تثار أسئلة مهمة حول كيفية التعامل مع هذه القضايا، خاصة بالنسبة للجهات المخولة قانونًا بالإشراف على الأبحاث القضائية، متمثلة في النيابة العامة. ويطرح التساؤل حول ما هو نوع التواصل المطلوب من هذه الجهات؟، وكيف يمكن تقديم المعلومة الصحيحة بطريقة تساهم في تنوير الرأي العام وحمايته من الشائعات والأخبار الزائفة دون أن يتعارض ذلك مع الحدود والقيود القانونية التي تفرضها طبيعة عمل القضاء؟.

وعند النظر إلى كيفية معالجة وسائل الإعلام لبعض القضايا، نلاحظ أحيانًا وجود تضخيم أو تهويل يؤديان إلى نشر مشاعر الخوف والقلق بين المواطنين. وفي ظل غياب المعلومة الرسمية الموثوقة، قد يؤدي ذلك إلى تصورات خاطئة ويعزز الاعتقاد بأن كل ما يُنشر ويُكتب هو الحقيقة المطلقة.

علاوة على ذلك، فإن الطريقة التي تعالج بها وسائل الإعلام القضايا كلما ابتعدت عن الحياد والموضوعية تساهم في خلق مشاعر تعاطف أو استنكار تجاه أحد أطراف القضية، مما قد يؤثر سلبًا على الموقف العام ويشوش على سير العدالة.

غير أن تسارع وتغير طريقة معالجة وسائل الإعلام للقضايا المعروضة على القضاء في المجتمعات الديمقراطية يُعتبر تطورًا طبيعيًا للغاية، ولا يمكن وضع هذا التطور في قفص الاتهام[2]. بل على العكس، يجب على المرفق القضائي أن يأخذ المبادرة في التكيف مع هذه التغيرات وتحديث أساليب عمله بما يتماشى مع هذه المستجدات.

وهنا، يجب على النيابة العامة أن تكون على دراية تامة بهذه المسألة وأن تعمل على الاستجابة للحاجة الملحّة للمعلومة الصحيحة والدقيقة التي يطلبها الجمهور ووسائل الإعلام، بخصوص بعض الإجراءات الجارية حول قضايا تثير اهتمام الرأي العام. وذلك ضمن الحدود التي يتيحها القانون، وفي إطار الضوابط القانونية.

الأمر الذي يعني أن تواصل النيابة العامة يظل خاضعًا لجملة من القيود القانونية والاعتبارات الأخلاقية، وهو مؤطر بمجموعة من الضوابط والمعايير التي توازن بين حق المجتمع في المعلومة، وضمان سرية الأبحاث والتحقيقات. كما يجب أن تُحترم قرينة البراءة، إذ لا يجوز تقديم أي معلومات قد تُخلّ بهذا المبدأ الأساسي في النظام القضائي، أو تُعرض المتهمين لأحكام مسبقة قد تؤثر على حقهم في المحاكمة العادلة.

---

[1] Voir dans ce sens: Hugues Bouthinon-Dumas,Ibid.

[2] أظهرت الصحافة في بعض الأحيان دورًا إيجابيًا في محاربة الأخطاء القضائية الفادحة. فهي القناة التي يُخاطَب من خلالها الرأي العام بشأن احتمال وجود خطأ قضائي. فمن المشروع تمامًا اللجوء إلى الصحافة لإثارة تحرك للرأي العام إذا رأى المحامي أنه أمام خطأ قضائي. وهنا يمكن الإشارة إلى أنه تم الكشف عن الأخطاء القضائية الكبرى في فرنسا عبر الصحافة، كما هو الشأن بالنسبة لدور فولتير في قضية "كالاس"، و إميل زولا في قضية "درايفوس".

ففي مجتمع مفتوح يمكن فيه أن تُشارك وتُناقش وتُغذى القضايا الجنائية والجنحية من قبل عدد كبير من الأشخاص عبر قنوات تواصل متعددة، ومن هنا تظهر ضرورة توسيع وضبط التواصل القضائي كأداة تساهم في ضمان حسن سير العدالة[1].

لذلك، يمكن القول إن تقديم المعلومات الدقيقة والملائمة من قبل النيابة العامة، عندما يستدعي الموقف ذلك، يسمح لها بالتأثير الإيجابي في مجرى الأحداث التي تثير اهتمام الرأي العام المحلي أو الوطني وحتى الدولي. كما يتيح لها هذا التفاعل المباشر مع المجتمع ومتابعة ما يحدث في الواقع من أشكال الاخلال بالنظام العام والاستجابة السريعة لبعض تمظهرات الجريمة.

ومن المهم استحضار فكرة أن أي حدث أو واقعة محلية قد تتحول بسرعة إلى حدث ذو طابع وطني، وفي بعض الأحيان قد تتجاوز الحدود الوطنية لتصبح "مادة إعلامية" يتم تداولها على نطاق واسع عبر وسائل الإعلام الدولية. ذلك أن وسائل الإعلام الحديثة، بفضل التطور التكنولوجي والانفتاح على العالم، لم تعد تعترف بالحدود التقليدية، بل أصبحت فاعلاً حاسمًا في نقل الأخبار وتشكيل الرأي العام على مستوى يتجاوز النطاق الوطني[2].

المحور الثالث: التجربة المغربية في مجال مأسسة التواصل القضائي

انسجامًا مع التوجهات الحديثة الهادفة إلى تعزيز جسور الثقة بين المؤسسة القضائية والمجتمع، حرصت رئاسة النيابة العامة على إرساء دعائم التواصل المؤسساتي كأحد مرتكزات التحديث والتطوير القضائي القائم على تكريس مبادئ الانفتاح والشفافية.

وباستقراء التجربة العملية في هذا الصدد، يتضح أن هذه المؤسسة اضطلعت بدور محوري في تنوير الرأي العام وإشراكه في فهم مختلف القضايا. فقد تم التأسيس منذ البداية لفكرة نيابة عامة قريبة من المواطن، تستمد قوتها من تصور يعزز استقلاليتها ويؤكد على مكانتها ودورها كمكون أساسي في البناء المؤسساتي والديمقراطي ببلادنا[3].

---

[1] Haas Avocats, « La nouvelle communication judiciaire du procureur de la République », Publié dans : https://info.haas-avocats.com/droit-digital/la-nouvelle-communication-judiciaire-du-procureur-de-la-r%C3%A9publique, consulté le : 30/07/2025.

[2] تشترك أحداث مثل جائحة كورونا، وقضية الطفل ريان، وزلزال الحوز في إبراز أهمية التواصل وتوفير المعلومات في الأزمات. فقد كشفت هذه الوقائع عن الحاجة الملحّة لنقل المعلومات الدقيقة والشفافة، سواء لتوجيه المواطنين، أو لطمأنتهم، أو لتنسيق جهود الإغاثة والمساعدة:

- خلال جائحة كورونا، لعبت المعلومات الصحيحة دورًا حاسمًا في توجيه المواطنين حول التدابير الوقائية واللقاحات، بينما أدت الأخبار الزائفة إلى انتشار الذعر والمعلومات المغلوطة.
- في قضية الطفل ريان، تابع العالم بأسره عملية الإنقاذ في شفشاون، وكان التواصل المستمر عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي ضروريًا لإبقاء الرأي العام على اطلاع، لكنه في الوقت ذاته أبرز مخاطر نشر الإشاعات والتكهنات غير الدقيقة.
- أما زلزال الحوز، فقد كشف عن الحاجة الماسة إلى منصات رسمية تُوفر معلومات دقيقة عن أعداد الضحايا، وحالة البنية التحتية، والمساعدات المتاحة، لضمان استجابة فعالة وتنسيق ناجح بين السلطات والمجتمع المدني. عبد الحكيم اسباعي، "الحكومة المنفتحة والحق في الحصول على المعلومات، قراءة في التحديات والرهانات"، مجلة المقالات الدولية، العدد الأول، مارس 2025، ص.41.

[3] جاء في كلمة الوكيل العام للملك رئيس النيابة العامة بمناسبة افتتاح السنة القضائية لسنة 2019 "وهي جهود أصبح المجتمع يلمس نتائجها ويذوق ثمارها من خلال حرص النيابة العامة على التواصل مع المحيط، والتفاعل مع قضايا المجتمع والمبادرة التلقائية إلى الدفاع عن مصالحه. راجياً أن يستمروا في تعبئة صفوفهم للاضطلاع

في هذا الصدد، تم اعتماد مجموعة من الآليات العملية التي تهدف إلى ترسيخ ثقافة التواصل والقطع مع أسلوب الانغلاق الذي طالما جعل المجتمع ينسج حول النيابة العامة صورًا نمطية من قبيل «الغرّاق»[1]، في حين أن الرهان اليوم يتجه نحو إرساء نموذج نيابة عامة مواطِنة، منفتحة على محيطها، وفاعلة في خدمة العدالة والمجتمع.

مما يبرز وجود قناعة راسخة بأهمية التفاعل الإيجابي مع الرأي العام، من خلال موافاته بالمعلومة الدقيقة والآنية بشأن القضايا التي تستأثر باهتمامه، والمساهمة الفاعلة في تأطير النقاش العمومي حول الشأن القضائي عبر مختلف الوسائط الإعلامية، السمعية والبصرية والمكتوبة[2].

1- مأسسة الناطقين باسم النيابات العامة في المغرب: تعزيز الشفافية والتواصل

منذ استقلالها عن وزارة العدل في سنة 2017، حرصت رئاسة النيابة العامة على تبني نهج تواصلي يعزز الانفتاح على الرأي العام ووسائل الإعلام، إدراكًا منها لأهمية إيصال المعلومة القانونية والقضائية بشكل واضح ودقيق.

وفي هذا الصدد، وبغية مأسسة فعل التواصل وتعزيزه ضمن البنية المؤسسية للنيابة العامة، بادرت رئاسة النيابة العامة إلى وضع برنامج طموح يهدف إلى تكوين ناطقين رسميين باسم النيابات العامة على مستوى مختلف محاكم المملكة، انطلق بإبرام اتفاقية شراكة سنة 2019 مع المعهد العالي للإعلام والاتصال، تروم تنظيم دورات تكوينية متخصصة لفائدة القضاة، قصد تأهيلهم للاضطلاع بمهام التواصل المؤسساتي على نحو فعال ومهني.

ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز الكفايات التواصلية للقضاة، سواء في ما يتعلق بالتواصل الإعلامي التقليدي أو التفاعل مع الجمهور عبر الوسائط الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي، إضافة إلى المساهمة في نشر الثقافة القانونية وسط الفاعلين في المجال الصحفي، بما يسهم في ترسيخ مقاربة إعلامية مسؤولة وواعية بدقة العمل القضائي وحساسيته.

تم تعزيز هذا التوجه من خلال اتفاقية جديدة أواخر 2024 بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية والمعهد العالي للإعلام والاتصال، ترمي إلى وضع إطار عام للتعاون والشراكة بين المجلس والمعهد، وتمكين الطرفين من تنسيق جهودهما من أجل تعزيز قدرات القضاة الناطقين الرسميين باسم المحاكم في مجال التواصل، وتعميق المدارك القانونية والقضائية للطلبة الصحفيين والصحفيين المهنيين.

بهذه المهام من أجل إعطاء صورة واضحة للمواطنين على كون النيابة العامة مؤسسة وطنية مستقلة تهدف بالأساس إلى خدمة مصالح الوطن والمواطن كما حددها الدستور والقوانين". للإطلاع على نص الكلمة يراجع الموقع الرسمي لرئاسة النيابة العامة على الرابط: https://www.pmp.ma/. تاريخ الاطلاع: 2025/08/05.

[1] عبارة شائعة في الاوساط الشعبية تختزل دور النيابة العامة في تسطير المتابعات والتماس انزال اقصى العقوبات بالمتهمين، وهي تمثلات تربط كذلك بين النيابة العامة والسلطة التنفيذية.

[2] يراجع في هذا الإطار الحوار الذي خص به الوكيل العام للملك رئيس النيابة العامة وكالة المغرب العربي للأنباء، منشور بالموقع الرسمي لرئاسة النيابة العامة على الرابط: https://www.pmp.ma/. تاريخ الاطلاع: 2025/07/31.

في إطار هذه الشراكة، تم برمجة مجموعة من الدورات التدريبية لتكوين ناطقين رسميين باسم المحاكم في مختلف محاكم المملكة، مع التركيز على تمكين القضاة من اكتساب مهارات متخصصة في مجال الناطق الرسمي، تشمل صياغة البلاغات الصحفية والتصريحات الإعلامية، والمشاركة في البرامج الحوارية، فضلاً عن إلمامهم بتقنيات التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي والتواصل الرقمي. كما سيحرص المعهد على فتح برامج متخصصة للقضاة والعاملين بالمجلس، وتنظيم فعاليات علمية وفكرية مشتركة[1].

والملاحظ أنه حتى وقبل أن تصبح وظيفة الناطق الرسمي باسم النيابات العامة ممأسسة بشكل رسمي، عرفت النيابات العامة في مختلف المحاكم المغربية أشكالا مختلفة من التواصل من أجل تنوير الرأي العام، خاصة في القضايا التي حظيت باهتمام واسع. هذا التواصل اتخذ عدة أشكال، من بينها:

1. **التصريحات الإعلامية:** في بعض القضايا الحساسة، عقد وكلاء الملك والوكلاء العامون ندوات صحافية لتسليط الضوء أو لتوضيح بعض الملابسات القانونية حول قضايا أخذت أبعادا وطنية أو دولية، أو للرد على بعض "الادعاءات" أو "المغالطات" المرتبطة بالقضايا موضوع البحث (يمكن الإشارة على سبيل المثال إلى قضية "بوعشرين"، قضية "اكديم ازيك" وغيرهما)، وهذه الندوات حظيت في الغالب بحيز في نشرات أخبار القنوات التلفزية الرسمية أو في وكالة الأنباء الرسمية.
2. **البيانات الصحفية:** رغم غياب إطار رسمي، كانت بعض النيابات العامة تصدر بيانات توضح تطورات التحقيقات، خاصة في القضايا التي تثير الجدل أو المرتبطة بانتشار الشائعات حولها.
3. **الاعتماد على القنوات الرسمية:** في بعض الحالات، كانت النيابة العامة تنقل توضيحات حول بعض القضايا عبر وكالة الانباء الرسمية أو القنوات التلفزية الوطنية، بغية توضيح بعض الملابسات وتوفير معلومة موثوقة أو مصححة لما يتم تداوله في وسائل الاعلام.
4. **الجلسات العلنية:** في بعض القضايا التي حظيت بمتابعة واهتمام إعلامي وحقوقي، شكلت علانية المحاكمات أداة غير مباشرة للتواصل مع الجمهور، حيث تم السماح لوسائل الإعلام الوطنية والدولية بحضور ونقل مجريات الجلسات (قضية "اكديم ايزيك"، على سبيل المثال).

يمكن القول إن هذه الجهود مهدت الطريق لمأسسة وظيفة الناطق الرسمي باسم النيابات العامة، حيث أصبح للنيابة العامة مخاطب رسمي للجمهور، ونوعا ما إطار ضابط ومنظم لهذا التواصل، يضمن تقديم المعلومات الدقيقة بطريقة مهنية ومتوازنة، بعيدًا عن الارتجال أو الاجتهادات الفردية.

إلى جانب التصريحات الإعلامية والبيانات الصحفية، لعب المسؤولون القضائيون في رئاسة النيابة العامة والمجلس الأعلى للسلطة القضائية دورًا محوريًا في تعزيز التواصل مع الرأي العام، سواء من خلال حضورهم المباشر في وسائل الإعلام (مشاركة رئيس

[1] للاطلاع على مضامين هذه الاتفاقية، يراجع الموقع الرسمي للمعهد العالي للإعلام والاتصال على الرابط: https://isic.ac.ma/، و الموقع الرسمي لمجلس الأعلى للسلطة القضائية، على الرابط: https://csjp.ma/.تاريخ الاطلاع: 2025/08/06.

النيابة العامة السابق، مُحَمَّد عبد النباوي في برامج حوارية مباشرة في قنوات الإعلام العمومي، وفي برامج إذاعية)، أو من خلال مشاركتهم الفعلية في مختلف الأنشطة والملتقيات العلمية.

كما كان لأطر هاتين المؤسستين حضور فعال في البرامج التلفزية والملتقيات والندوات العلمية التي تناقش قضايا قانونية وقضائية تهم المجتمع. هذا الحضور رسخ فكرة المؤسسة القضائية المنفتحة والمتواصلة من خلال نسق متكامل من الآليات التي تهدف إلى بناء صورة إيجابية، شفافة ومهنية عن القضاء لدى الرأي العام.

والملاحظ أن قانون المسطرة الجنائية في نسخته الجديدة (المادة 15) ساير هذا التوجه من خلال مأسسة وظيفة الناطقين باسم المحكمة، وهو ما يعكس وعي المشرّع المغربي بأهمية جعل هذه المهمة جزءًا من الهيكلة الدائمة للمحاكم، مما سيمكن من ترسيخ دور النيابة العامة كفاعل رئيسي في إيصال المعلومة القانونية للمجتمع وتعزيز التواصل بين القضاء والمواطنين.

وإذا كان التواصل في بعض التجارب المقارنة لا يقتصر بخصوص بعض القضايا المثيرة لاهتمام الرأي العام على ممثل النيابة العامة، بل أصبح بالإمكان تفويض مهمة تقديم المعلومات المفيدة عن طريق ضابط شرطة قضائية يعمل تحت سلطة واشراف النيابة العامة المختصة[1]، فهو نفس الاتجاه الذي سلكه المشرع في النسخة المعدلة من المسطرة الجنائية، من خلال إمكانية الإذن للشرطة القضائية بنشر بلاغات حول القضايا المسجلة.

غير أن هذا التواصل يظل، في الأصل، من اختصاص النيابة العامة، وهي التي يعود لها تقييم مدى ملاءمة نشر بعض عناصر المسطرة وتحديد ظروف التواصل بشأنها، وذلك وفق تقدير واقعي وملموس يأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة المحيطة بكل قضية على حدة[2]. كما أن مدلول التواصل في مثل هذه الحالات يتعلق بالأساس بتوفير عناصر موضوعية مستمدة من الإجراءات القضائية الجارية بخصوص بعض القضايا، دون أي تقييم لصحة الاتهامات الموجهة إلى المشبه فيهم، انطلاقا من ضرورة الالتزام بمبدأ قرينة البراءة، الذي يحمي حق الشخص في عدم تقديمه علنًا كمذنب قبل إثبات إدانته قضائيًا.

فالأمر يتعلق بمبدأ يظل محميا ومؤطرا بمجموعة من الضوابط التي تمنع نشر معلومات قد تؤدي إلى انتهاك سرية التحقيقات والتي يجب أن تكون تحت رقابة صارمة[3].

---

[1] تلزم مذكرة موجهة من وزير العدل الفرنسي إلى وكلاء الجمهورية بضرورة توجيه ضباط الشرطة القضائية المخولين بالتواصل إلى ضرورة التحلي بيقظة مطلقة فيما Laيتعلق باحترام قرينة البراءة للأشخاص المتهمين، مع الحرص بشكل خاص على عدم الكشف عن هويتهم أو عدم نشر صورة تتيح التعرف عليهم. يراجع: circulaire relative à la présentation et la mise en œuvre des nouvelles dispositions de l'article 11 du 19 janvier 202 . متاحة على الرابط: https://www.justice.gouv.fr/sites/default/files/migrations/portail/bo/2023/20230131/JUSD2301996C.pdf. تاريخ الاطلاع: 2025/08/03.

[2] نفس المرجع.

[3] أظهرت مجموعة من التغطيات الصحافية لبعض القضايا وقوع تجاوزات تمس بهذا المبدأ، وهو ما نبهت اليه الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري (الهاكا) في العديد من قراراتها، خاصة وأنه من الناحية العملية قد لا يمكن فتح المجال للطرف المتضرر للرد، خاصة عند الكشف عن هوية المتهمين أو نشر صورهم في وسائل الإعلام المختلفة.

2- الأبواب المفتوحة للمحاكم: تعزيز الشفافية والانفتاح

تعتبر مبادرة "الأبواب المفتوحة للمحاكم" آلية مهمة لتعزيز انفتاح المرفق القضائي على محيطه. وهي تظاهرة سنوية تُنظّم بمناسبة افتتاح السنة القضائية، حيث يتم فتح أبواب المحاكم أمام المواطنين ووسائل الإعلام، مما يتيح لهم فرصة الاطلاع على سير العمل القضائي والتعرف عن قرب على مهام مختلف الفاعلين في المجال.

في هذا الصدد، تحدد دورية مشتركة بين وزارة العدل ورئاسة النيابة العامة والمجلس الأعلى للسلطة القضائية صادرة بتاريخ 06 يناير 2025 أهداف هذه المناسبة في تعزيز انفتاح المحاكم على العموم، والسعي إلى ترسيخ ثقافة العدالة المتجددة حول المواطن، والتعريف بالخدمات القانونية والقضائية المقدمة بالمحاكم[1].

وبشكل عام ترمي هذه الفعاليات إلى تحقيق عدة غايات رئيسية، من بينها:

- **تقريب القضاء من المواطن:** عبر تقديم شروحات مباشرة حول طبيعة العمل القضائي، والمساطر المتبعة، والأدوار المختلفة للقضاة ووكلاء النيابة العامة والمحامين.
- **تعزيز ثقة المجتمع في القضاء:** من خلال إبراز جهود المحاكم في تحقيق العدالة، والرد المباشر على استفسارات المواطنين بشأن قضايا تهمهم، مما يسهم في تحسين صورة المرفق القضائي.
- **التفاعل مع وسائل الإعلام** :حيث توفر هذه المناسبة فرصة لوسائل الاعلام للتعرف عن قرب عن سير العمل بالمحاكم وتلقي معلومات حول مختلف الإجراءات التي تسلكها القضايا، مما يساعد على تصحيح المغالطات بشأنها وتلقي المعلومة القانونية الموثوقة بشكل مهني ومسؤول.

ومن أجل تفعيل هذه المبادرة انخرطت المحاكم بالتزامن مع افتتاح السنة القضائية (2025) في فعاليات وأنشطة متنوعة، وفق برنامج يترجم تصور ا تشاركيا أعدته اللجنة الموضوعاتية الدائمة المتعلقة بالإدارة القضائية ونجاعة الأداء التابعة للهيئة المشتركة، والتي سعت من خلاله إلى توحيد الأروقة والمعروضات ومواكبة المسؤولين القضائيين والإداريين بالمحاكم من أجل تنظيم الأبواب المفتوحة في أحسن الظروف.

تعكس هذه المبادرة تبلور قناعات مشتركة بين مختلف الفاعلين بأهمية التواصل مع المحيط الخارجي، من خلال التعريف بأنشطة المحاكم وتسليط الضوء على آليات عمل هذه المؤسسة. وفي هذا الصدد، فإن تطوير هذه المبادرة وتعزيزها، من خلال إدماج ندوات وزيارات مؤطرة، وكذا إشراك المجتمع المدني والانفتاح على الجامعة، سيسهم لا محالة في تحقيق مجموعة من الرهانات المرتبطة بهذا الحدث السنوي، حتى تكون أداة أكثر فعالة في خلق مزيد من التقارب بين القضاء والمواطنين، وترسيخ ثقافة الانفتاح داخل المرفق القضائي.

[1] دورية مشتركة بين وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة حول تنظيم الأبواب المفتوحة بالمحاكم، متاحة على الرابط: https://adala.justice.gov.ma/api/uploads/2025/01/08/1736332632602-1736336122060.pdf. تاريخ الاطلاع: 2025/08/10.

خاتمة:

نختتم بالقول إن المرفق القضائي، باعتباره أحد المؤسسات الأساسية في الدولة، يظل في صلب اهتمام مختلف فئات المجتمع كونه صمام الأمان لتجسيد سيادة القانون وإرساء قواعد العدل والإنصاف والاستقرار. ومن ثم، يكون هذا المرفق في صلب التحديات الكبرى التي يفرضها عالمنا اليوم، ولا يمكنه أن يعزل نفسه عن محيطه الخارجي دون أن يواكب هذه التحولات المتسارعة.

إن البعد التواصلي للمرفق القضائي يُعدّ أمرًا بالغ الأهمية من أجل الارتقاء به وتعزيز الثقة فيه، وتكريس شفافيته. كما أن هذه الآلية تساهم في إرساء علاقات جيدة بين الإدارة القضائية والمرتفقين، وتحسين صورة النظام القضائي، وبناء علاقات قوية مع الجسم الصحافي والإعلامي والجمهور بشكل عام.

من جانبها، وباعتبارها جزءًا من السلطة القضائية، تُدير النيابة العامة مجموعة من الأدوار والمهام المتعددة والمتنوعة التي تجعلها في واجهة الأحداث. فهي مطالبة بمواجهة تحديات كبيرة تتعلق بحماية النظام العام وأمن المجتمع واستقراره. ومع انفتاح المجتمعات اليوم، فإن هذه التحديات تتجاوز الحدود المحلية ويمكن أن تكتسب طابعًا عالميًا.

وقد أظهرت ممارسة التواصل القضائي ببلادنا، أن المؤسسة القضائية في المغرب أرست دعائم الانفتاح والتواصل مع الجمهور ووسائل الإعلام منذ الإعلان عن استقلال النيابة العامة، حيث شكّل هذا التحول محطة مفصلية في مسار تعزيز استقلال السلطة القضائية وتكريس موقعها كمؤسسة دستورية ضامنة للحقوق والحريات. وقد تمّت ترجمة هذه القناعة عمليًا من خلال إدراج التواصل القضائي ضمن أولويات الاستراتيجية الوطنية لتحديث العدالة، باعتباره رافعة أساسية لترسيخ الثقة بين المواطن والمؤسسة القضائية، وتجويد صورة العدالة في الفضاء العمومي.

هذا التوجه نحو العدالة المتواصلة والمتفاعلة تبلور لدى مكونات السلطة القضائية ببلادنا سعيا لجعل القضاء شريكًا فاعلًا في الحياة العامة، وقادرًا على مخاطبة المواطن بلغة واضحة ومسؤولة، توازن بين احترام استقلال القضاء، وضمان حق المجتمع في الإعلام، وترسيخ مبادئ المحاكمة العادلة.

الأمر الذي يستشف من تأكيد رئيس النيابة العامة في خطاب تنصيبه على أن تكون مؤسسة النيابة العامة منفتحة على محيطها، ومتواصلة مع الرأي العام كلما اقتضت الضرورة ذلك، الأمر الذي يتم ترجمته من خلال برنامج للتكوين في مجال التواصل بالنسبة للمسؤولين القضائيين بالنيابات العامة، بالإضافة إلى برامج لتقنيات التواصل لفائدة القضاة الناطقين باسم النيابة العامة والشروع في البدء بتنفيذه خلال الأشهر القليلة المقبلة[1].

[1] كلمة الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض وبهذه الصفة رئيسا للنيابة العامة بمناسبة تنصيبه بمحكمة النقض بتاريخ 21 ماي 2025، متاحة في الموقع الرسمي لرئاسة النيابة العامة على الرابط: https://pmp.ma.تاريخ الاطلاع: 2025/08/12.

المراجع:

- اسباعي عبد الحكيم، أهمية التواصل في الارتقاء بالمرفق القضائي، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد مزدوج: 159-160، يوليوز-أكتوبر 2021.
- Luc ODUNLAMI, La présomption d'innocence à l'épreuve des médias, Master II en Droit et Institutions Judiciaires, Université d'Abomey-Calavi – Faculté de droit et de science politique, 2020-2021.
- Benjamin Dzierlatka, L'influence des médias sur la formation de la confiance du public en l'administration de la justice pénale, Les Cahiers de droit, Volume 61, numéro 1, mars 2020.
- Haas Avocats, « La nouvelle communication judiciaire du procureur de la République » :https://info.haas-avocats.com/droit-digital/la-nouvelle-communication-judiciaire-du-procureur-de-la-r%C3%A9publique
- Luc Yves Poirmeur, «Médiatisation de la justice : la lente construction d'un fragile équilibre»: https://larevuedesmedias.ina.fr/mediatisation-de-la-justice-la-lente-construction-dun-fragile-equilibre.
- Bouthinon-Dumas Hugues "Le procès médiatique : le défi "de l'impartialité à l'ère de l'information en temps réel : https://knowledge.essec.edu/fr/strategy/le-proces-mediatique-le-defi-de-limpartialite-lere.html
- La circulaire relative à la présentation et la mise en œuvre des nouvelles dispositions de l'article 11 du 19 janvier 2023 : https://www.justice.gouv.fr/sites/default/files/migrations/portail/bo/2023/20230131/JUSD2301996C.pdf
- الموقع الرسمي لرئاسة النيابة العامة: https://www.pmp.ma
- الموقع الرسمي لمجلس الأعلى للسلطة القضائية: https://csjp.ma
- البوابة القانونية والقضائية لوزارة العدل: https://adala.justice.gov.ma
- الموقع الرسمي للمعهد العالي للإعلام والاتصال: https://isic.ac.ma